ملامح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السودان ١٩٨٣-١٩٨٥

احمد ارحيل عباس

مدرس مساعد

جامعة الموصل- كلية الآداب- قسم التاريخ

التخصص- تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر

البريد الإلكتروني Email : ahmed.arhail@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: نميري، الاقتصاد، الحرب الاهلية، قوانين الشريعة.

كيفية اقتباس البحث

عباس ، احمد ارحيل، ملامح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السودان ١٩٨٣-١٩٨٥ ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Features of Economic and social Developments in Sudan 1983-1985

Ahmed Irhail Abbas
Assistant Lecturer
University of Mosul - College of Arts - Department of History
Specialization - History of the Modern and Contemporary Arab Homeland

Keywords : Numeiri, economy, civil war, Sharia laws.

How To Cite This Article
Abbas, Ahmed Irhail, Features of Economic and social Developments in Sudan 1983-1985, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2024,Volume:14,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Sudan has experienced a state of political instability since its independence in 1956, as it witnessed two military coups during the first thirteen years of independence, which led to the arrival of Colonel Jaafar Muhammad Numeiri to the head of power in 1969 AD, to continue in power until the year 1985 AD, with the army coup against him and overthrowing his regime.

The period of President Nimeiry's rule in Sudan lasted approximately sixteen years, during which Sudan witnessed many events that had a clear impact on the situation of the street and the Sudanese citizen. Starting from the year 1983 AD until the fall of the Nimeiry regime in April 1985 AD, the subject of the study is that the country witnessed economic deterioration and contraction, and changes that affected the citizen. Sudanese as a result of what the country witnessed, from the re-eruption of the second civil war in southern Sudan, the changes in climate conditions that affected North Africa, including Sudan, and the

government decisions that affected Sudanese public life, in addition to the economic contraction due to the war on the one hand, and the government's policy and procedures on the other hand. The research was divided into an introduction and two sections, the first dealt with the economic situation in Sudan, and the second section dealt with the social aspect of Sudanese citizens.

المستخلص:

عايش السودان حالة عدم الاستقرار السياسي منذ الاستقلال عام ١٩٥٦، اذ شهد انقلابين عسكريين اثناء الثلاثة عشرة عاما الاولى من عمر الاستقلال، ادت الى وصول العقيد "جعفر محمد نميري" عام ١٩٦٩م الى رأس السلطة، ليستمر في الحكم حتى العام ١٩٨٥م، بانقلاب الجيش عليه واطاح بنظامه.

ان مدة حكم الرئيس نميري للسودان استمرت قرابة ستة عشر عاما، شهد السودان فيها الكثير من الاحداث كان لها الاثر الواضح على حالة الشارع والمواطن السوداني، فبدا من العام١٩٨٣م وحتى سقوط نظام نميري في نيسان ١٩٨٥م مدار البحث، اذ شهد البلد تدهورا وانكماشا اقتصاديا وتغيرات اصابت المواطن السوداني نتيجة ما شهدته البلاد، من عودة اندلاع الحرب الاهلية الثانية في الجنوب السوداني، وتغيرات الظروف المناخية التي اصابت شمال افريقيا ومنها السودان، والقرارات الحكومية التي مست الحياة العامة السودانية، بالإضافة الى الانكماش الاقتصادي بسبب الحرب من جهة، و سياسة الحكومة واجراءاتها من جهة اخرى، قسم البحث الى تمهيد ومبحثين، تناول الاول الحالة الاقتصادية للسودان، وتناول المبحث الثاني الجانب الاجتماعي للمواطنين السودانيين.

التمهيد:

وصل العقيد "جعفر محمد نميري"(ولد العام ١٩٣٠م، نشأ وتلقى تعليمه الاولي في قرية ود نميري التابعة لمدينة "دنقلا" شمالي السودان، تخرج من الكلية الحربية في العام ١٩٥٢م، شارك بعدة دورات عسكرية في مصر والولايات المتحدة الامريكية، بعد الانقلاب العسكري على حكمه استقر في مصر، وفي عام ١٩٩٩م، سمح له الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" بالعودة للسودان، توفي عام٢٠٠٩م)(العباسي ،٢٠١٠: ٤٦) الى الحكم عبر انقلاب عسكري في يوم"٢٥ ايار ١٩٦٩م"، اذ اذيع بيان الجيش في الساعة السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم(بكري، ١٩٨٥: ٩)، عبر جهاز الراديو وبصوت المذيع بابكر عبد الله يتلو عليهم بيان الثورة الاول، بقيام مجموعة من الضباط الاحرار يقودهم النميري بثورة تغيير النظام وتسلمها للسلطة الحكومية، بعد الاطاحة بالحكم المدني والنظام البرلماني(الصبور،٢٠٠٢: ٨٠)، ومنذ الاسابيع الاولى اعلن

النظام العسكري الجديد، تطلعاته الى تحسين الواقع الاقتصادي، ومن المناسب القول ان عند قيام ثورة مايو/ ايار ١٩٦٩م، كان الجنيه السوداني بقوة اقتصادية ممتازة، اذ كان ١ جنية = ٣,٨٧دولار امريكي، بسعر تصريف الرسمي و مقارب للقطاع الخاص(خالد،١٩٩٣:٢٢٦) .

انحاز في بداية مشوار حكمه الى المعسكر الاشتراكي، وتبني النهج الاشتراكي عبر التقرب من الدول الاشتراكية في محاولة لتنشيط الاقتصاد السوداني، فبعد شهرين من الوصول الى الحكم، وفي اول زيارة للواء جعفر نميري الى الاتحاد السوفيتي، واثناء مقابلة له مع صحيفة (برافد Pravda) الروسية، صرح عن نية نظامه الجديد بالانفتاح الاقتصادي في شتى الميادين، وذكر اثناء المقابلة، ان حكومة الثورة (السودانية) تعترف بدور رأس المال الخاص الاجنبي في تنمية الاقتصاد السوداني، وان حكومتهُ مستعدة للتقديم كافة الضمانات للبدء في تنفيذ الانفتاح للاقتصاد السوداني وشراكة الاستثمارات الاجنبية(الاتحاد: ا تموز ١٩٦٩) ، وفي عام ١٩٧٠م، قام بزيارة الى جمهورية الصين الشعبية(كانت الصين من اوائل الدول المبكرة التي اعترفت بالنظام السوداني الجديد، ومنذ تشرين الثاني ١٩٦٩م، تلقى السودان دعوة من الصين لافتتاح سفارة له في العاصمة بكين) (احمد، ٢٠١٦: ١١٥) حاملاً دعوة لاكتشاف النفط السوداني، وهو ما حصل بعد مدة وجيزة، اذ وصل الى السودان قرابة خمسين خبيرا صينيا الى السودان، تتحمل الحكومة الصينية نفقات السفر والاقامة، والطلب من السودان بتوفير السكن الملائم للخبراء ويتحمل الجانب الصيني نفقات الايجار(احمد، ٢٠١٦: ١٢٤)، الا ان احداث المحاولة الانقلابية في السودان ١٩٧١م(في ١٩ تموز ١٩٧١م، قام مجموعة ضباط من الحزب الشيوعي السوداني بقيادة الرائد هاشم عطا بعملية انقلاب على الرئيس جعفر النميري، الا انه وبعد ٧٢ ساعة فقط بدا التراخي بصفوف الشيوعيين نتيجة رفض المحيط العربي لعملية الانقلاب الجديد واصبحوا ملاحقين من قبل اجهزة الجيش والدولة)(عبد الرزاق،١٩٧٢:٥٥) ادت الى ابتعاد الرئيس نميري عن الدول المعسكر الشيوعي، والتحول الى الدول الغربية(العزيزة،٢٠٢١: ٨٢-٨٣) ، عبر سياسة الانفتاح الاقتصادي مع جميع دول العالم على اساس المصالح المتبادلة، وبخاصة مع الدول الاوربية لخلق توازن اقتصادي وتنمية رأس المال الخاص السوداني(الراي، ٣٠ حزيران ١٩٧١).

وعدَ العقد اللاحق، حقبة عدم استقرار سياسي في السودان، ترتب عليه عدم استقرار اقتصادي، فعلى الرغم من محاولة الحكومة تنشيط القطاع الصناعي، الا ان الانفتاح في التجارة على الدول الغربية ادى الى افساد القطاعين العام والخاص، اذ فاقت المصروفات حجم الايرادات بسبب سياسة الانفتاح ذاتها، وكان للسماحات الجمركية للشركات الاجنبية، ورخص الاستثمار،

ورغبة المواطن بالبضائع الاجنبية لجودتها مقارنة بالمحلية، اذ اثقلت السودان بالديون الخارجية (خالد، ١٩٩٣: ٢٦٦).

وكانت الحكومة السودانية قد اقدمت، بعد مصالحتها مع مراكز النفوذ العالمي(عند انقلاب نميري عام ١٩٦٩م، كان التورة الجديدة تميل في حساباتها الى الشيوعية العالمية بفعل تأييد الحزب الشيوعي السوداني، للثورة و وجود اعضاء شيوعيين في مجلس قيادة الثورة مثال الرائد هاشم عطا، واول اعمال الحكومة الجديدة هو اعلانها الاعتراف بحكومة المانيا الشرقية في شهر حزيران ١٩٦٩م، مما اوجد عدائية الغرب تجاه النظام الجديد في السودان)(توماس، ١٩٩٤: ١١٨-١١٩) وكسب رضاها، على اجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٢م، من اجل فتح المجال الاقتصادي السوداني للاستثمار العالمي، ودخول سوق العمل فيه، وقعت أول اتفاقية مع شركة لونرو (lonrho)(تعد شركة لونرو من الشركات العملاقة متعدد الجنسية، رأس مالها المعلن من روديسيا، تنشط في مجالات متعددة مثل الزراعة والتجارة العالمية واهم انشطتها الصناعات التعدينية، لها افرع في الولايات المتحدة وبريطانيا، نشطت تجاريا في القارة الافريقية والخليج العربي)(شريف، ٢٠١٩: ١٢٧) ، التي كانت البداية لفتح الطريق للشركات المتعددة الجنسيات، التي ستسيطر على مراكز الاقتصاد الوطني، تبعها في العامين ١٩٧٣-١٩٧٤م عبر قوانين تشجيع الاستثمار بتوفير الضمانات ضد المخاطر للبنوك الامريكية والاوربية التي بدأت بفتح فروع لها في السودان للاستثمار وبرأس مال مكافئ لرأس المال السوداني، الذي سيمكن هذه الشركات من السيطرة على القرار الاقتصادي، ويدخل البلاد بمسالة استغلال الثروات الوطنية (احمد، ١٩٩٠: ١٢-١٤).

ومثال ذلك دخول شركات النفط الاجنبية الى سوق النفط السوداني والاهتمام الخاص به(كانت حرب تشرين ١٩٧٣م، دافعا هاما لشركات النفط الاوربية والامريكية بشكل خاص للبحث عن مصادر نفطية جديدة خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط على اثر اندِلاع الحرب)(عثمان، ٢٠١٧: ١٧) منذ اواسط السبعينيات ما بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٥م، ففي شباط ١٩٧٤م وقع عقد اكتشاف نفطي مع شركة(Wall & Collector) البريطانية للتنقيب والاكتشاف عن النفط في مناطق البحر الاحمر، وترخيص اخر لشركة (Chevron) الامريكية(تعد الشركة احدى اهم خمس شركات المسيطرة على سوق النفط العالمية، اذ بلغت اصولها المالية عام ٢٠٠٥م حوالي ١٤٣ مليار دولار)(الشاهر،٢٠٠٩: ٥٤) في تشرين الاول ١٩٧٤م، للتنقيب عن المواد البترولية قرب الحدود مع ارتيريا وتمد حتى شمال بورتسودان على البحر الاحمر والى اواسط السودان، وفي العام ١٩٧٩م، اعيد توقيع اتفاق توسيع مساحة التنقيب مع ذات الشركة

مقابل حصول السودان على اسلحة ودبابات وطائرات حربية بقيمة(١,٧) مليون دولار بعد موافقة الكونغرس الامريكي على الصفقة الجديدة (شاهين، ٢٠٢٣: ٥٨-٥٩)، يليها شركة (Sun Oil) الامريكية بترخيص جديد في عام ١٩٨٢م، للتنقيب عن النفط في شرق السودان بين منطقتي الجزيرة وعطبرة(عثمان، ٢٠١٧: ١٦).

اولا: التطورات الاقتصادية في السودان ١٩٨٣-١٩٨٥

١- السياسة الاقتصادية للسودان:

ادت السياسة الاقتصادية للحكومة السودانية في عهد الرئيس النميري في عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات الى وقوع الاقتصاد السوداني في عجز الميزان التجاري، اذ شهد العجز ما بين المدة ١٩٧٨م- ١٩٨٢م فقط، ارتفاع غير مسبوق، شكل العجز (٦٤٥) مليون جنيه سوداني عام ١٩٧٨م ليرتفع الى (١٩٤٢) مليون جنية سوداني عام ١٩٨٢م، وترتب على هذا الامر عجز لميزان المدفوعات الداخلية وارتفع بنفس المدة من(٧١٤) مليون جنية الى (مليار) جنيه)(اليسار العربي، اذار ١٩٨٢).

في محاولة منها، اتجهت الحكومة السودانية الى الدول الجوار لتطوير الاقتصاد الوطني(١٥ اذار ١٩٧٧م، اعلن منصور خالد وزير الخارجية السوداني، ان مؤتمر جمع بين رؤساء مصر والسودان وسوريا، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة عربية مشتركة من اجل الارتقاء والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاتفاق ايضاً على تشكيل لجان فنية وادارية لمتابعة الانشطة المشتركة)(الراي، ٩ نيسان١٩٧٧)، وفعلاً وقعت الحكومة السودانية مع مصر اتفاقية التكامل الاقتصادي في ١٢ تشرين الثاني١٩٨٢م التي تم الاتفاق عليها بعد التقاء الرئيسيين انور السادات وجعفر نميري في القاهرة في شباط ١٩٧٤م، والتي تم الاتفاق فيها على مبدا العمل السياسي المشترك والتكامل الاقتصادي بين البلدين، على اساس الاستثمار الرشيد على مختلف الطاقات الانتاجية للبلدين، وتم الاتفاق على قيام الاجتماعات الدورية السنوية لمختلف اللجان الزراعية والصناعية والتجارية وحتى اللجان المشتركة حول مياه نهر النيل، وتم عقد عدة اتفاقيات من اجل حرية التنقل والاستثمار والتجارة، وفي العام ١٩٧٧م عقد اجتماع مشترك لمجلسي البرلمان المصري والسوداني في القاهرة تحت مسمى مجلس شعب وادي النيل، تم التأكيد على حرية الاقامة والتنقل بين البلدين وتخفيض اجور تذكرة الطيران بنسبة ٢٥% والغاء التأشيرة بين البلدين والسماح بازدواج الجنسية للمواطنين، وفي العام ١٩٨٢م وقع اتفاقية التكامل الاقتصادي(موقع: مصر وافريقيا)، من اجل رفع القدرات الاقتصادية للبلاد، والتي احتوت على التعاون في مجالات عديدة تشمل الزراعة والملاحة في نهر النيل والتعدين والنقل

والمواصلات والتجارة، وتم فعلياً انشاء شركات مشتركة في منطقة اقتصادية على الحدود المصرية– السودانية في منطقة "وادي حلفا" بداية عام ١٩٨٣م، الا ان اندلاع الحرب الاهلية في الجنوب، فضلا عن التدهور الاقتصادي السريع للسودان، وزيادة التذمر الشعبي الذي اطاح بالنظام في نيسان ١٩٨٥م(٦ نيسان ١٩٨٥م، قام الفريق اول محمد سوار الذهب، القائد الاعلى للجيش السوداني، بالانقلاب على نظام جعفر النميري عند تواجده خارج السودان لغرض العلاج، على اثرها بدأت حملات اعتقال واسعة طالت صفوف وزراء النميري وبعض اعضاء مجلس الامة السوداني واعضاء من جهاز أمن الدولة– المخابرات التابعة لمكتب النميري بشكل مباشر–)(الاتحاد، ٨ نيسان ١٩٨٥)، كان السبب بفشل مشروع التكامل الاقتصادي مع مصر(نصر الدين، ٢٠١١: ٩٦–٩٧).

في ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية، طرح الرئيس نميري برنامج جديد لانعاش الاقتصاد، عبر رفع اسعار السلع المستوردة بنسبة ١٠٠% الامر الذي رفع السعر الموازي في الداخل بنسبة ١٢٥%، هذا الاجراء رفع اسعار المواد الأساسية الى اضعاف المعهود، فمثلا سعر رغيف الخبز ارتفع بنسبة ٧٥% وارتفع سعر كيلو السكر الى (٤٥) قرشاً بعد ان كان بمبلغ (١٨) قرشاً علم ١٩٧٩م، هذه الزيادات دفعت شرائح الشعب السوداني الى بدء التظاهرات الشعبية في رفض منها لسياسة الدولة الاقتصادية(الاتحاد، ٢١ ايار ١٩٨٢؛ اليسار العربي، اذار ١٩٨٢)، ولمقارنة المستوى المعاشي للفرد السوداني اثناء مدة رئاسة الرئيس نميري للسودان، عبرّ مقارنة سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار، منذ وصوله الى الحكم وحتى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٥م، ادناه جدول يوضح الزيادات المستطردة في سعر الصرف.

جدول رقم (١)

الزيادات المستطردة في سعر الصرف في عهد الرئيس نميري(*)

السنة	الجنيه مقابل الدولار الامريكي بسعر الصرف الحكومي	الدولار الامريكي بسعر الصرف الموازي (السوق السوداء)
١٩٦٩	١ جنيه = ٣,٨٧ دولار	مساوي الى زيادة ٢ قرش
١٩٧٥	١جنيه = ١,٣٠ دولار	=
١٩٧٨	٤٠قرش= ١ دولار	٥٥– ٦٠ قرش
١٩٨٠	**قرار النميري بمنع صرف الدولار للمواطنين ومنع التداول بمكاتب الصرافة**	٧٠–٨٠ قرش

١٩٨١	=	٨٠- ٩٥ قرش
١٩٨٢	=	١ جنيه و ٢٠قرش
١٩٨٣	=	١,٥ج
١٩٨٤	=	٣ج
١٩٨٥	=	٤,٥ج

(*)**الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على عدة مصادر**(خالد،١٩٩٣: ٢٦٦؛ صحيفة اليسار العربي، اذار ١٩٨٢؛ الاتحاد ، ٢٢ ايار ١٩٩٥؛ تقرير البنك الدولي- القطر السوداني؛ تقرير التنمية الاقتصادية ١٩٨٥) .

اصدرت الحكومة السودانية في عام ١٩٨٤م اجراءات جديدة لمواجهة التضخم(خلال الـ ٩ أشهر الاولى من عام ١٩٨٤م، ارتفع مؤشر التضخم المالي في السودان الى نسبة٣٢%)(خالد،١٩٩٣: ٢٣٠) ، عبر اجراءات تطبيق وادخال قوانين الشريعة الاسلامية في المعاملات المصرفية عبرّ تغيير اسعار الفائدة والتحكم في كمية الاحتياط النقدي للبنك المركزي السوداني، مما يتيح للحكومة اتخاذ اجراءات تحددها المرحلة الاقتصادية، بعد ان كان البنك السوداني ومنذ عام ١٩٥٦م يعطي نسب متفاوتة من الفائدة حسب المعاملات التجارية الربحية(بنك السودان المركزي CBC، ١٩٨٤)، وجاء هذ الاجراء بعد الضغوطات التي تعرض لها السودان من صندوق النقد الدولي بسبب ضخامة الديون الخارجية له، اذ اصر البنك الدولي على ضرورة التزام السودان على خفض الانفاق الحكومي وان يقتصر على الانشطة الزراعية والصناعية المتاحة وعدم فتح مشاريع جديدة، الامر الذي كان له نتائج عكسية على واقع المواطن السوداني(نبلوك، ٢٠١٩: ١٦٤-٢٦٥) **ادناه جدول يوضح موازنة الحكومة السودانية للأعوام الثلاث ١٩٨٣-١٩٨٥.**

جدول رقم (٢)

موازنة الحكومة السودانية للأعوام الثلاث ١٩٨٣-١٩٨٥(*)

السنة المالية	النفقات العامة للدولة	الايرادات العامة للدولة	العجز العامة للدولة	سعر الصرف الجنيه مقابل الدولار الواحد	مؤشر نسبة الفقر	انخفاض الناتج المحلي	مقدار الدين الخارجي/دولار
١٩٨٣	٤٨ مليار جنيه	٣٥ مليار جنيه	١٣ مليار جنيه	١,٥ج	%٥٠	%١٠	٢,٥ مليار دولار
١٩٨٤	٥٥ مليار جنيه	٤٠ مليار جنيه	١٥ مليار جنيه	٣ج	%٦٠	%١٠	---

١٩٨٥	٦٢ مليار جنيه	٤٥ مليار جنيه	١٧ مليار جنيه	٤,٥ج	%٧٠	%١٦	٥ مليار دولار

(*) **الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على عدة مصادر** (وزارة المالية والاقتصاد الوطني السودانية، ١٩٨٣-١٩٨٥؛ البنك الدولي القطر السوداني- تقرير التنمية الاقتصادية ١٩٨٥؛ الحمزة، ٢٠٠٤: ٢٦-٥٧).

٢- تأثير الحرب الاهلية على الواقع الاقتصادي السوداني:

في حزيران ١٩٨٣م، اصدر الرئيس قراراً بتقسيم الجنوب الى ثلاثة مناطق ادارية، وكان هذا الاجراء هو جزء من برنامج الحكومة المركزية لتنفيذ الخطط التنموية بشكل اسرع، واعطاء مجال للحكومات المحلية لتنفيذ خطط الحكومة المركزية، الا ان خطة الحكومة جاءت بنتائج عكسية، فـ قبيلة الدنكا(من اقدم واكبر القبائل في جنوب السودان وتشكل مجموعة بشرية كبيرة، بالإضافة للدنكا تتفرع منها مجموعتين هما النوير و البادانج، تقطن في سكناها بين مديريتي بحر الغزال واعالي النيل)(معهد البحوث والدراسات الافريقية، (د، ت): ١٧٣)، اكبر القبائل الجنوبية المسيطرة على الحكومة المحلية منذ اتفاق "اديس ابابا ١٩٧٢م"(٢٧ اذار ١٩٧٢م، عقد في العاصمة الاثيوبية وبرعاية من الامبراطور هيلا هلاسي، اتفاق بين الحكومة المركزية السودانية والمعارضة السودانية بعد جلسات تفاهم استمرت اكثر من شهر، جاء في الاتفاقية ان يكون الجنوب وحدة واحدة بحكم ذاتي ضمن القطر السوداني، وتعيين جوزيف لاقو برتبة لواء- زعيم قوة الانانيا(المعارضة الجنوبية)- واستيعابها في صفوف القوات المسلحة السودانية)(نصر الدين، ٢٠١٧: ١٥٦)، الذي وضع نهاية للحرب الاهلية الاولى، وساندتها اغلب القبائل الجنوبية وعدت قرار تقسيم الاقليم الجنوبي الى ثلاث مناطق، محاولة من الرئيس نميري لزعزعة الاستقرار من اجل السيطرة على الجنوب مركزياً، مما زرع في نفوس الجنوبين بذور الشك تجاه الحكومة المركزية(٩ حزيران ١٩٦٩م، ومع الشهر الاول من عمر الثورة، اصدر مجلس قيادة الثورة ما يعرف بإعلان "التاسع من يونيو" الذي اقر فيه العسكريون الاعتراف بحق الجنوب للاختلافات التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، واقرار مجلس الثورة بحق الجنوبيين بالقيام بحكم اقليمي موحد)(العزيزة،٢٠٢١: ٢١) ، وبداية جديدة للنزاع العرقي الذي سيدخل البلاد في حرب اهلية طويلة(الشرق الاوسط، ٢٩ كانون الاول٢٠١٧)، يضاف الى ذلك الضعف الذي اصاب ادارة الجيش بسبب انتهاج الرئيس النميري الى تغيير قيادات الجيش باستمرار خوفاً من قيام حركة انقلابية، مما اعطى شعور لدى الجنوبيين بضعف النظام(توماس،١٩٩٤: ١٦٥).

واكد الرئيس جعفر نميري لاحقاً، على هذا المضمون في لقاء له مع صحيفة الاحرار المصرية في ١٥كانون الاول ١٩٨٦م، بالقول ... ان حرب الجنوب تجددت في الحقيقة في عام ١٩٨٢م(هنالك بعض الحوادث التي سبقت اندلاع الحرب الاهلية في صيف ١٩٨٣م، ففي شهر كانون الثاني في بداية العام ذاته، هاجم منشقون جنوبيون مدينة أويل في ولاية بحر الغزال، ولقى (١٢) تاجر شمالي مصرعهم، كذلك حادثة اخرى حصلت بتمرد عناصر من الكتيبة (١٠٥) من الجنود الجنوبيين في منطقة بور والتي، وهروب نحو الف ضابط و جندي الى منطقة الغابات حاملين اسلحتهم معهم، وفي شهر اب اعلنوا تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان)(نبلوك، ٢٠١٩: ٢٦٥) بسبب مشروع التكامل الاقتصادي مع مصر والذي صور من قبل المتآمرين- على حد قوله- لا بناء الجنوب ان مشروع التكامل الاقتصادي مع مصر انما هو موجهه بالأساس كتحالف عربي بواجهة اقتصادية ضد ابنائنا من الجنوب، والغاية منه(استعراب ابناء الجنوب) وضمهم الى عروبة وادي النيل(مصر والسودان) (الاحرار، ١٥ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٦).

كان لاندلاع الحرب الاهلية في جنوب السودان، تأثيرات على الاقتصاد السوداني، مما ادى الى زيادة اضطرارية في رفع قياسي لمصروفات الامن والدفاع، اذ ارتفعت المصروفات الى ما قيمته ٢١% من ميزانية الدولة، بالمقابل كانت تداعيات الحرب على ايرادات الدولة، فكان الفساد الاداري احد الاسباب المهمة في انخفاض ايرادات الدولة، عبرّ غياب الرادع القانوني لحالات الرشوة والفساد المالي بالتحصيل المالي والضريبي(كان من اسباب قيام الحرب، هو تقسيم الجنوب الى ثلاثة مناطق، وبسبب اندلاع الحرب، كانت هذ المناطق عبارة عن حكومات محلية وهمية يديرها جنوبيين مؤيدين للنميري، اذ بلغت مصروفات(اصحاب الاصوات) في البرلمان من الجنوبيين (٦٠) مليون دولار خلال عامي ١٩٨٣-١٩٨٤م، كذلك اقدام نظام نميري لاسترضاء وكسب ولاء الضباط العسكريين في الجيش والذين يديرون الحرب في الجنوب من ورتبة مقدم صعودا، بالسماح لهم باستيراد سيارات من نوع السيدان(صالون)، خاصة لهم وبعدد(١٧٠٠) سيارة، بأسعار مخفضة تتحمل الدولة فرق سعر الصرف الدولار وبإعفاء تام من ضريبة الكمارك) (خالد،١٩٩٣: ٢٣٢-٢٣٤)، وايضا التهرب من ايفاء التزامات مالية تجاه الدولة(كانت عمليات التهرب الضريبي، احد اسباب ارتفاع معدل التضخم من خلال ارتفاع فاحش في ارباح كبار الرأسماليين السودانيين(مسؤولين ومنتفعين)، اذ ظهرت مجموعة المليونيرات عبر التجارة وعمليات السمسرة والتهريب)(اليسار العربي، اذار ١٩٨٢)، اذ انخفضت ايرادات الدولة الى

١٠% مقارنة مع عقد السبعينيات التي كانت تشكل بالمعدل النسبي ما يقارب الـ ١٦% من ايرادات الدولة(خالد،١٩٩٣: ٢٣٠-٢٣٢).

من نتائج الحرب الاهلية المباشرة، ما حدث عام ١٩٨٤م، بهجمات من المتمردين الجنوبيين على العاملين في شركة شيفرون الامريكية مما ادى الى توقف عمليات التنقيب، ويرى المراقبون ان الهجمات على شركات التنقيب ليس هو السبب الرئيس بل ان انخفاض اسعار النفط عالميا، كانت هي السبب الرئيس وراء انسحاب شركات التنقيب وذلك لانعدام الجدوى الاقتصادية، ومع عام ١٩٨٥م، اوقفت الشركة جميع عمليات التنقيب عن النفط، وختمت اعمالها بكشف مصروفاتها البالغ مليار دولار و تنازلت للسودان بمبلغ ١٨ مليون دولار بموجب الشرط الجزائي في عقد الترخيص(عثمان، ٢٠١٧: ١٩-٢٠)، بعد تكرار الهجمات من قبل المتمردين ومقتل واعتقال عدد من الفنيين العاملين في الشركة، وطلب المتمردين من الشركة وقف عمليات التنقيب مقابل الافراج عن المحتجزين، اذ يرى المتمردين، ان النفط هو ملك للإقليم الجنوبي وليس ملك للحكومة السودانية(عثمان، ٢٠١٧: ١٦).

٣- تأثير المناخ على الواقع الاقتصادي للسودان:

يصنف السودان على انه بلد زراعي، فنسبة ٨٠% من سكان السودان يعملون بمختلف الانشطة الزراعية ما بين زراعة ورعي وتسويق وغيره، وتشكل مساحة الـ (٢٠٠) مليون فدان، اراضي صالحة للأنشطة الزراعية وتقدر بحوالي ثلث المساحة الكلية للقطر، ويعد النشاط الزراعي من اهم مداخل الايرادات العامة للدولة اذ تشكل ما نسبته ٤٠% (البراوي، ١٩٦٨: ٢٣٨-٢٣٩)، ورغم هذا تعد نسبة العاملين في النشاط الزراعي كبيرة جداً مما يوقعهم تحت البطالة المستترة بأنواعها، فكان سهولة بالحصول على الطعام من لدن عاملي الحقول، ولا يشكلون عبئ على المدن الرئيسة، في بلد يشكل الطعام نحو ٦٠% من مصروفات الاقتصاد السوداني، فالمواطن مهتم جدا بنوع سلعة الطعام ويعدها بالغة الاساسية لحياته اليومية(الياس، ٢٠٠٠: ٤٠).

كانت العامين ١٩٨٤- ١٩٨٥م، من الاعوام القاسية على السودان، فلقد زادت الظروف الطبيعية من وطئه الازمة الاقتصادية في البلد، اذ ضرب الجفاف والتصحر شرق وغرب السودان، وشكل ازمة غذاء بسبب خسائر في المحاصيل الزراعية اوصلت هذه المناطق الى حافة الجوع(نبلوك، ٢٠١٩: ٢٦٦) ، والمعروف ان معظم سكان شرق وغرب السودان يمتهنون مهنتي الزراعة والرعي كحرفتين اساسيتين لنشاطهم الاقتصادي، اذ تغطي مناطقهم الغطاء الاخضر، لكن منذ بداية الجفاف بدأت بالظهور، نزاعات على الاراضي بسبب حركة تنقل الرعاة بحثا عن الغذاء لمواشيهم. ومع تزايد موجة الجفاف عام ١٩٨٤م(السيد، ٢٠٠٨: ١٣٢)، ادى

الى موجه نزوح داخلي وبخاصة من ولايات غرب السودان باتجاه ولايات الخرطوم الثلاث طلبا للغذاء، ولما تتمتع بيه العاصمة من خدمات التنمية الاقتصادية والحضرية(عبد الجليل، ٢٠٠٣: ١٧٧)، لقد كان الدافع الاقتصادي هو المحرك الاساس لعملية الهجرة الداخلية خاصه عندما تأثرت مناطق الطمث الزراعي الطبيعية والتي ادت الى هلاك الماشية وقلة توافر الغذاء، ادى تزايد عدد السكان في ولاية الخرطوم في زيادة وعبئ اقتصادي جديد على مستوى الحكومة وواجبها بتوفير الغذاء والخدمات، ومن ناحية ثانية تأثر المواطن نفسه، اذ اثرت الزيادة السكانية بسبب الهجرة على ارتفاع اسعار الغذاء والدواء وطالت حتى المسكن وسط ازمة اقتصادية عاشها السودان، في ظل استقبال الخرطوم عشرات الاسر يوميا(رحومة، ٢٠١٦: ١٤٥-١٥٦).

ثانيا: التطورات الاجتماعية في السودان ١٩٨٣-١٩٨٥

يعد العام ١٩٨٣م حدا فاصلا في تاريخ السودان المعاصر، فقد بدا الرئيس جعفر نميري، بإصدار جملة من القرارات كان لها الاثر الواضح والسريع في تأثر الحالة الاجتماعية للأفراد المجتمع السوداني، بالإضافة للمؤثرات الطبيعية للمناخ.

١- الاثار الاجتماعية المترتبة على حالة التصحر واندلاع الحرب الاهلية في الجنوب عام١٩٨٣م:

بدءا من عام ١٩٨٣م، بدأت تظهر في المجتمع السوداني حالة النزوح الداخلي، ويعرف النزوح الداخلي، على انه حركة سكانية داخل البلد الواحد، بتغيير مكان السكن من مناطق شهدت كوارث طبيعية مثل التصحر والزلال والبراكين او تشهد حربا اهلية، الى مناطق اخرى تعد اكثر امنا(موسى، ٢٠٠٨: ١٦) كانت حالة التصحر التي ضربت منطقة القرن الافريقي بشكل عام ومنها السودان كما اسلفنا، ادى الى موجة نزوح داخلي تحملت العاصمة الجزء الاكبر منه، اذ ان الاسر التي هربت من حالة الجفاف الذي ضرب مناطقهم كانت في مستوى معاشي متدني اجبرها على السكن في احياء عشوائية تفتقر الى مقومات الخدمات الصحية، ومن ثم افرز الواقع الجديد ظواهر اجتماعية خاصة كرواج ظاهرة السرقة والمتاجرة في الممنوعات، فضلا عن رواج ظاهرة غير اخلاقية لدى قلة قليلة من النساء من اجل توفير لقمة العيش(رحومة، ٢٠١٦: ١٥٩)، ولاسيما اذ ما عرفنا ان٨٠% من النازحين كانوا من النساء والاطفال وكبار السن، مقابل نسبة ٢٠% من الفئات التي تتمكن من العمل وهؤلاء لهم السلطة الاجتماعية على اسرهم(موسى،٢٠٠٨: ٢٣).

٢- القوانين الاسلامية واثر اجراءات تطبيقها على المجتمع السوداني:

رغم ان الرئيس نميري كان على عدم وفاق مع التيار الاسلامي في بداية حكمه، الا ان انقلاب الشيوعيين السودانيين عام ١٩٧١م، كان له الاثر الواضح بتغيير ميول نظام الثورة الجديد من المعسكر الاشتراكي الى المعسكر الغربي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية، التي وجدت في الاسلام و الوازع الديني لدى الشعوب العربية مبتغى سياستها في تكوين حاجز صد لتغلغل الشيوعية والاتحاد السوفيتي، والتي اسهمت بسياستها بشكل او باخر في تقريب وجهات النظر بين حكم الرئيس نميري والتيار الاسلامي(مورو،٢٠٠١: ٥٩-٦٠).

في اخر سنتين من حكم الرئيس نميري، تغير الاتجاه السياسي للدولة عبر تقريب الاحزاب ذات التوجهات الاسلامية، وظهر في الواجهة الاحزاب التقليدية السودانية الاسلامية متمثلة بحزب الامة والاتحادي والاخوان المسلمين(في العام ١٩٢٨م، وعلى يد الشيخ حسن البنا، اسست مجموعة سياسية دينية في مصر، لمواجهة التمدد الفكري الغربي آنذاك، داعيا اقامة دولة اسلامية تستمد قوانينها من الشريعة الاسلامية، امتدت الفكرة الى السودان بوقت مبكر بحكم تبعية الحكم الثنائي)(**للمزيد ينظر**، محمد، ١٩٨٢: ٤-٦)، وسمح لهم بمزاولة نشاطهم السياسي ومشاركتهم في مؤسسات الدولة(العزيزة، ٢٠٢١: ٢٠)، الامر الذي دفع بالرئيس في ايلول ١٩٨٣م، باعلان النظام الحاكم جملة تشريعات بصبغة اسلامية بحتة اطلق عليها "قوانين سبتمبر"(اعلن نميري بشكل مفاجئ على شعبه، تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية، مما ولد عدم ارتياح المواطنين من هكذا قرار لا دراكهم منذ البداية، ان الحاكم لن يراعي متطلبات العصر وضروراته، وان عهدا جديدا قد بدأ اكثر شراسة بإشهار سلاح الشريعة بوجه الخصوم المعارضين للنظام، من خلال احتواء بنوده على الاعدام والجلد والسجن والنفي بل ان احدى العقوبات كانت باستمرار تنفيذ عقوبة الجلد حتى لو مات المحكوم تحت السياط)(بكري، ١٩٨٥: ٥٣-٥٤)، كان ظاهرها مسايرة التيار الاسلامي الصاعد في الدول العربية، خاصة بعد التقارب بين السلطة والحركة الاسلامية السودانية وعقد المصالحة منذ العام ١٩٧٧م، اذ استطاعت الحركة استمالة الرئيس نميري لصفها عبر علاقاتها العالمية الممتدة ببضع الرجال من الاغنياء، الذين كونوا ما يسمى برابطة "اخوة السودان" واعلان استثمارات فيها، التي استطاعت من كسب رأي النظام والتيار الاجتماعي، عبرّ تصدير الحماسة عن طريق الصحف والمجلات مثال جريدة الايام السودانية، في ترويج ما يسمى حينها بقرارات "القيادة الرشيدة" وشرعنة الدولة(محبوب، ٢٠١٦: ٣٩-٤٢) .

كان لقوانين الشريعة واجراءات تطبيقها، اثار على الجانب الاجتماعي للمجتمع السوداني، تمثلت بمنع تناول الخمر واغلاق محلاته، مما سبب ظهور تجارة ممنوعة قانونا، ووضع حد الجلد لمن يتناوله او يتاجر به فكانت عقوبة المخمور ما بين(٤٠-٨٠) جلدة، والغريب ان تكون عقوبة (٢٥) جلدة لغير المسلمين، من ناحية ثانية ان متناولي الخمر بدأوا بالحصول على الخمور خفية وتناولها داخل بيوتهم وامام عوائلهم مما افرز ظاهرة اجتماعية جديدة على هذه الاسر و ظهور مشاكل اسرية جديدة، كذلك ظهرت هيئة الامر بالمعروف من عناصر الشرطة السودانية، وكانت مهمتهم مراقبة كل ما يخالف القوانين الجديدة، اذ اصبح لزما على السوداني الذي يسير مع زوجته حمل وثيقة تأيد الزواج، خوفا من الاتهام بالشروع بالزنا **(للمزيد ينظر**، الأمين، ١٩٩٢: ١٥-٢٧)، ان هذه الاجراءات احدثت شرخا في المجتمع السوداني، دفعت بالحركة الاسلامية الى بدء انتقاد تطبيق الاجراءات(الحركة الاسلامية السودانية ايدت القوانين من حيث المبدأ، لكنها تحفظت على إجراءات تطبيقه، وهذا يؤكده الدكتور حسن الترابي في احدى جلسات مجلس الشعب، اذ اعتبر القوانين الجديدة وعهد البيعة للحاكم عقد اجتماعي سياسي وليس شعيرة من شعائر الدين)(البوني، ١٩٩٨: ٧٨) بعد تشديد تطبيقها وعمليات الجلد وقطع الايدي والارجل التي كانت السلطات تمارسها في الشوارع العامة، والتي اضاعت الحكمة من تطبيق الشريعة الاسلامية(اصدار الحركة الاسلامية السودانية، ١٩٨٤: ٣٤)، وتحولت الى نوع من وسائل سيطرة الحكم، وهو ما اكده الرئيس نميري لاحقا من ان تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية، كانت سببا في تأليب سكان الجنوب واندلاع الحرب الاهلية الثانية، التي اثر على النسيج الوطني والاجتماعي للتعايش في البلد الواحد(الاحرار، ١٥ كانون الاول ١٩٨٦).

لقد منحت القوانين الجديدة نوع من الولاء الديني للنظام متمثل برئيس الجمهورية واعتبرته اماما للمسلمين، كما فرضت الحجاب واصبح الزاميا على جميع النسوة واعتبر حسن الخلق الاسلامي جزء اساسي بأشغال الوظائف العامة(البوني، ١٩٩٨: ٧٦).

٣- استخدام الوسائل السمعبصرية:

استخدم النظام الوسائل السمعية والبصرية، التي كانت رائجة اثناء ثمانينات القرن الماضي، للترويج عن السياسة الحكومية المتبعة، منها، جهاز التلفاز، الذي يعد الاوسع والاشهر انتشارا بين شرائح المجتمع السوداني، فمنذ عام ١٩٨٠م اصبح بمقدور المواطن السوداني اقتناء جهاز التلفزيون، بسبب انخفاض اسعاره نوعا ما، اذ كان سببا في تأثيرات ثقافية واجتماعية، على المجتمع عبرّ المساهمة في تغيير العادات والتقاليد المحلية، كالزي وانواع الطعام وحتى طرق اقامة الاحتفالات، والترويج الاعلامي لفكرة الزواج(تعد قضية تأسيس الأسرة والزواج، من البرامج

الاكثر تفاعلا على الوسائل السمعبصرية، لما لها تماس مباشر بحياة الشاب العربي)(بابكر،٢٠١٨: ١١٩)، و ظهور انواع جديدة من الغناء بسبب ترويج المواد الفيلمية من مختلف انحاء العالم سواء العربي او الاوربي(عبد الرحيم، ٢٠١٥: ٧٢)، فمثلا كانت المسلسلات العربية وخاصة المصرية آنذاك(بعد هزيمة حرب العام ١٩٦٧ في مصر، اتجهت صناعة السينما فترة ما بعد الحرب والى العام ١٩٧٢م الى ما تسمى بالأفلام التجارية او(افلام البلاجات)، اذ كانت رد فعل على واقع الهزيمة والانفتاح على حياة جديدة في محاولة لنسيان اثار الحرب والهزيمة، الا انه ومع تغير عهد الرئاسة و وصول محمد انور السادات لراس الحكم، اصدرت السلطات المصرية وعن طريق وزارة الثقافة والاعلام بيانا في يوم ١٤ حزيران ١٩٧٢م، موجها لشركات الانتاج السينمائي، برغبة رئيس الجمهورية بضرورة تنقية صناعة الافلام السينمائية المصرية من جميع المظاهر الجنسية والخليعة والألفاظ النابية)(فؤاد، ١٩٩٩: ٤٢)، عبرّ عرض مادة فيلمية، يقمن الممثلات وحسب دورهن بالعرض، بارتداء الملابس الحضرية الحديثة، ادت هذه الفكرة الى الانتشار السريع بين طبقات النساء السودانيات وبخاصة المثقفة من الطبقات الغنية والمتوسطة مادياّ، ومع حلول العام ١٩٨٣م وصدور قوانين الشريعة الاسلامية، تحول التلفزيون السوداني الى منع الكثير من المواد الفيلمية التي لا تتوافق مع منهاج الحكومة الجديد، وبدا التركيز على البرامج والمسلسلات الدينية والبرامج الوطنية عبر التلفزيون والراديو، كان الهدف الاساسي منها تعزيز القيم الدينية من جهة والولاء الوطني من جهة اخرى.(سامية، د، ت: ٤٠٣)

الاستنتاجات:

١- ان سجل حكم الرئيس نميري كانت له الكثير من الفرص السانحة لتطوير الاقتصادي الوطني، عبرّ تجربة الاكتفاء الذاتي وتطوير الاقتصاد حسب متطلبات وحاجات المجتمع السوداني، ان الخطأ الذي وقع فيه هو الانفتاح على الاقتصاد غير المدروس مما اوقع السودان تحت طائلة الديون الخارجية للبنوك والشركات الاجنبية.

٢- كان لعدم الاستقرار السياسي في عقد السبعينات والثمانينات، بدا من الازمة مع الحزب الشيوعي السوداني مرورا باتفاق انهاء الحرب الاهلية عام ١٩٧٢م والمصالحة الوطنية قصيرة الامد من المهدي وازمات السودان مع دول الجوار (ليبيا- اثيوبيا) وسياسة الحكم الاقليمي للولايات وخاصة الجنوبية، وكذلك تشريعات قوانين الشريعة الاسلامية، كان لها وقع سيء على ادارات مفاصل الدولة، اذ خلقت مجوعة فاسدة وتحقيق مصالح شخصية لا تناغم تطلعات الشعب بتحقيق الرفاهية في شتى اشكالها.

٣- بالمجمل وعبرّ البحث، يتبين ان الرئيس نميري وبسبب خلافاته السياسية الداخلية ادى الى انحراف النهج الوطني المستقل وربط السودان بالمصالح الاجنبية والامريكية خاصة، مما جعل من البلد مزرعة لصالح الاحتكارات والتي اغرقت البلد بالديون الثقيلة التي تتراوح ما بين الخمس و التسعة مليار دولار، واثارها على المواطن السوداني التي اوصلته الى حافة الجوع عبرّ سياسات النظام.

٤- لقد كان لسياسات الحكومة ، انعكاس مباشر على هيكلية النظام الاجتماعي، فاللازمة الاقتصادية قد رفعت نسبة الامية الى نحو ٨٠% من الفئات المشمولة بالتعليم الاساس بسبب عدم مقدرة الاهالي على دفع مصاريف الدراسة، كذلك القوانين الاسلامية وشرعنة الدولة، اوجد حالات اجتماعية خاصة بسبب منع الكثير من العادات والسلوكيات الاجتماعية.

المصادر:

١- العباسي، سرحان غلام حسين(٢٠١٠)،((**الانقلاب العسكري الثاني- فترة حكم المشير جعفر محمد النميري ١٩٦٩-١٩٨٥**)) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٠، بغداد.

٢- بكري، مصطفى(١٩٨٥) ، **قصة الثورة في السودان**، دار عماد للطباعة، (د، م).

٣- الصبور ،محمد صادق(٢٠٠٢)، **مناطق الصراعات في افريقيا**، دار الامين للنشر والطباعة، القاهرة.

٤- احمد، جعفر كرار(٢٠١٦)، **العلاقات السودانية- الصينية ١٩٥٦- ٢٠١١**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٥- خالد، منصور(١٩٩٣)، **النخبة السودانية وادمان الفشل**، الجزء الثاني، الساق للطباعة والنشر، السودان.

٦- صحيفة الاتحاد((الإسرائيلية))، السنة ٢٦، العدد (١٤)، ١ تموز، ١٩٦٩.

٧ - عبد الرزاق، حسن(١٩٧٢)، **حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني**، منشورات صلاح الدين، بيروت- لبنان.

٨- الشاهر، شاهر اسماعيل(٢٠٠٦)، **اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا.

٩- العزيزة، تغريد ذنون يونس محمد(٢٠٢١)، **المصالح النفطية في افريقيا- السودان نموذجا(١٩٩٩-٢٠١١)**،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الموصل.

١٠- صحيفة الرأي(الاردنية)، العدد٢٥، السنة الاولى، ٣٠حزيران ١٩٧١.

١١- توماس، غراهام ف.(١٩٩٤) ، **السودان موت حلم، ترجمة: عمران ابو حجلة**، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا.

١٢- شريف، محمد عالي(٢٠١٩)، **سيرة من ذاكرة القرن العشرين**، دار الساقي، بيروت- لبنان.

١٣- احمد محمد سيد(١٩٩٠)، **السودان في الميزان...ايام النميري**، المجموعة الاعلامية للنشر والتوزيع والدراسات الاعلامية (د. م).

١٤- عثمان، عادل احمد تاج السر(٢٠١٧)، **النفط والصراع السياسي في السودان**، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الثانية، القاهرة.

١٥ – شاهين، ذاكر محيي الدين عبدالله(٢٠٢٣)، **نفط السودان في خارطة التنافس الدولي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.

١٦- صحيفة اليسار العربي(اصدار شهري)، العدد (٤١)، أذار ١٩٨٢.

١٧- موقع مصر وافريقيا، تجارب وجهود التكامل بين مصر والسودان، على الرابط الالكتروني... https://africa.sis.gov. .

١٨- صحيفة الرأي العام(الكويتية)، السنة السادسة عشر، العدد(٤٨٣١)، ٩ نيسان ١٩٧٧.

١٩- صحيفة الاتحاد((الاسرائيلية))، العدد(٤١/٢٧٨)، ٨ نيسان ١٩٨٥.

٢٠- نصر الدين، ابراهيم احمد(٢٠١١)، **دراسات في العلاقات الدولية الافريقية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٢١- صحيفة الاتحاد((الاسرائيلية))، العدد (٣٩/٣)، ٢١ ايار ١٩٨٢.

٢٢- صحيفة اليسار العربي(المصري)، العدد(٤١)، ٦ اذار ١٩٨٢.

٢٣- صحيفة الاتحاد ((الاسرائيلية))، العدد(٥٢/٨)، ٢٢ ايار ١٩٩٥؛ تقرير البنك الدولي- القطر السوداني، تقرير التنمية الاقتصادية ١٩٨٥.

٢٤- بنك السودان المركزي CBC، الاجراءات المصرفية لعام ١٩٨٤م.

٢٥- نبلوك، تيم(٢٠١٩)، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، ترجمة الفاتح التيجاني و محمد على جادين، دار المصورات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، السودان- الخرطوم.

٢٦- وزارة المالية والاقتصاد الوطني السودانية، موازنات الدولة للأعوام الثلاثة ١٩٨٣-١٩٨٥.

٢٧- الحمزة، محمد امين(٢٠٠٤)، **الواقع والمستقبل- الاقتصاد السوداني**، دار بلوشر، الخرطوم.

٢٨- معهد البحوث والدراسات الافريقية، **وقائع ندوة الدنكا- الحياة الاقتصادية والاجتماعية لقبيلة الدنكا في جنوب السودان**، جامعة القاهرة،(د، ت).

٢٩- الماوري، محمد(٢٠١٧)، صحيفة الشرق الاوسط، ((**قراران قاتلان اتخذهما النميري في اواخر عهده**))، ٢٩ كانون الاول

٣٠- صحيفة الاحرار(المصرية)، السنة العاشرة، العدد (٤٧٢) ، ١٥ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٦.

٣١- الياس، ابراهيم(٢٠٠٠)، **دراسات في الاقتصاد السوداني**،(د، ن)، (د، م).

٣٢- السيد، عبير حسين(٢٠٠٨)، ((**اسباب غياب التنمية في دارفور**))، مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، مجلة افاق سياسية، المجلد(٢)، العدد (٤)،القاهرة.

٣٣- عبد الجليل، موسى ادم(٢٠٠٣)، **انماط واتجاهات الهجرة في دارفور- التنمية مفتاح السلام في دارفور**، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، السودان.

٣٤- رحومة، عاشور علي سليمان(٢٠١٦)، ((**ظاهرة الهجرة في اقليم دارفور**))، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، العدد (٩)، المجلد(٥)، (مصر، كانون الاول.

٣٥- موسى، احسان عطية(٢٠٠٨)، **النازحون من الداخل وتجربة السودان**، معهد دراسات الكوارث والاجئين- جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم – السودان.

٣٦- مورو، د. محمد(٢٠٠١)، **الاسلام وامريكا حوار ام مواجهه**، الروضة للنشر والتوزيع- الدبس للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٧- محمد، حسن محي(١٩٨٢)، **حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤- ١٩٦٩**، الجزء الاول، الخرطوم.

٣٨- محبوب، المحبوب عبد السلام(٢٠١٦)، **الحركة الاسلامية السودانية- دائرة الضوء.. خيوط الظلام**، مكتبة جزيرة الورد، طبعة ٢، القاهرة.

٣٩- الامين،عبد الرحمن(١٩٩٢)، **ساعة الصفر مذبحة ديمقراطية السودان**، اجندة واشنطن للنشر، (د.م).

٤٠- البوني، عبد اللطيف(١٩٩٨)، **دستور السودان علماني ام اسلامي**، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق- سوريا.

٤١- اصدار الحركة الاسلامية السودانية، **النظام السوداني وتجربته الاسلامية**، (السودان، ١٩٨٤).

٤٢- بابكر، خالد محمد عبد القادر(٢٠١٨)، "**دور برامج التلفزيون في بث ثقافة السلم المجتمعي**"، مجلة الباحث الاعلامي، العدد ٣٩، بغداد.

٤٣- عبد الرحيم، محمد الفاتح(٢٠١٥)، **التلفزيون والثقافة السودانية**، مطبعة دار الامة، الخرطوم.

٤٤- فؤاد، امل عريان(١٩٩٩)، **سلطة السينما.. سلطة الرقابة**، وكالة الصحافة العربية((ناشرون))، باريس.

٤٥- سامية، عبد الله عمر(د، ت)، "**تأثير التلفزيون على المجتمع السوداني**"، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الاجتماعية، الخرطوم، السودان.

Sources:

1- Al-Abbasi, Sarhan Ghulam Hussein (2010), ((The Second Military Coup - The Period of the Rule of Field Marshal Jaafar Muhammad al-Numeiri 1969-1985)), Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, No. 30, Baghdad.

2- Bakri, Mustafa (1985), The Story of the Revolution in Sudan, Imad Publishing House, (D, M).

3- Al-Sabour, Muhammad Sadiq (2002), Conflict Zones in Africa, Dar Al-Amin for Publishing and Printing, Cairo.

4- Ahmed, Jaafar Karar (2016), Sudanese-Chinese relations 1956-2011, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

5- Khaled, Mansour (1993), The Sudanese Elite and the Addiction to Failure, Part Two, Al-Saqa Printing and Publishing, Sudan.

6- Al-Ittihad newspaper ((Israeli)), year 26, issue (14), July 1, 1969.

7 - Abdel Razzaq, Hassan (1972), The Facts of the Clash with the Sudanese Communist Party, Salah El-Din Publications, Beirut-Lebanon.

8- Al-Shaher, Shaher Ismail (2006), American foreign policy priorities after the events of September 11, 2001, publications of the Syrian General Book Authority, Damascus, Syria.

9- Al-Aziza, Taghreed Thanoun Younis Muhammad (2021), oil interests in Africa - Sudan as a model (1999-2011), doctoral thesis (unpublished), University of Mosul.

10- Al-Rai newspaper (Jordanian), issue 25, first year, June 30, 1971.

11- Thomas, Graham F. (1994), Sudan is the Death of a Dream, translated by: Imran Abu Hijleh, Dar Al-Ferjani, Tripoli, Libya.

12- Sharif, Muhammad Ali (2019), A Biography from the Memory of the Twentieth Century, Dar Al-Saqi, Beirut-Lebanon.

13- Ahmed Muhammad Sayed (1990), Sudan in the Balance... The Days of Al-Numairi, Media Group for Publishing, Distribution and Media Studies (Dr. M).
14- Othman, Adel Ahmed Taj Al-Sir (2017), Oil and Political Conflict in Sudan, Jazirat Al-Ward Library, second edition, Cairo.
15 - Shaheen, Zakir Mohieddin Abdullah (2023), Sudan's oil in the map of international competition, Dar Jalees Al-Zaman for Publishing and Distribution, Amman - Jordan.
16- Al-Yassar Al-Arabi newspaper (monthly edition), Issue (41), March 1982.
17- Egypt and Africa website, integration experiences and efforts between Egypt and Sudan, at the electronic link... https://africa.sis.gov. .
18- Al-Rai Al-Aam newspaper (Kuwaiti), Sixteenth Year, Issue (4831), April 9, 1977.
19- Al-Ittihad newspaper ((Israeli)), issue (278/41), April 8, 1985.
20- Nasr El-Din, Ibrahim Ahmed (2011), Studies in African International Relations, Madbouly Library, Cairo.
21- Al-Ittihad newspaper ((Israeli)), issue (3/39), May 21, 1982.
22- Al-Yassar Al-Arabi (Al-Masry) newspaper, issue (41), March 6, 1982.
23- Al-Ittihad newspaper ((Israeli)), issue (8/52), May 22, 1995; World Bank Report - Sudanese Country, Economic Development Report 1985.
24- Central Bank of Sudan CBC, banking procedures for the year 1984.
25- Niblock, Tim (2019), The Struggle for Power and Wealth in Sudan from Independence to the Uprising, translated by Al-Fatih Al-Tijani and Muhammad Ali Jadin, Dar Al-Musawwarat for Publishing and Distribution, second edition, Sudan - Khartoum.
26- Sudanese Ministry of Finance and National Economy, State Budgets for the Three Years 1983-1985.
27- Al-Hamza, Muhammad Amin (2004), Reality and Future - Sudanese Economy, Dar Blucher, Khartoum.
28- Institute for African Research and Studies, Proceedings of the Dinka Symposium - The Economic and Social Life of the Dinka Tribe in South Sudan, Cairo University, (D, T).
29- Al-Maori, Muhammad (2017), Al-Sharq Al-Awsat newspaper, ((Two fatal decisions taken by Al-Numeiri at the end of his reign)), December 29
30- Al-Ahrar newspaper (Egyptian), tenth year, issue (472), December 15, 1986.
31- Elias, Ibrahim (2000), Studies in the Sudanese Economy, (D, N), (D, M).
32- Al-Sayed, Abeer Hussein (2008), ((Reasons for the lack of development in Darfur)), Center for Middle East and African Studies, Afaq Political Magazine, Volume (2), Issue (4), Cairo.
33- Abdel-Jalil, Musa Adam (2003), Migration Patterns and Trends in Darfur - Development is the Key to Peace in Darfur, Center for Peace and Development Studies, University of Juba, Sudan.
34- Rahouma, Ashour Ali Suleiman (2016), ((The phenomenon of migration in the Darfur region)), Arab Journal of Social Sciences, Arab Foundation for Scientific Consultation and Human Resources Development, Issue (9), Volume (5), (Egypt, December.
35- Musa, Ihsan Attia (2008), Internally Displaced Persons and the Sudan Experience, Institute of Disaster and Refugee Studies - International University of Africa, Khartoum - Sudan.
36- Moreau, D. Muhammad (2001), Islam and America, Dialogue or Confrontation, Al-Rawda Publishing and Distribution - Al-Debs Publishing and Distribution, Cairo.
37- Muhammad, Hassan Mohi (1982), The Muslim Brotherhood Movement in Sudan 1944-1969, Part One, Khartoum.
38- Mahboob, Al-Mahboob Abdel Salam (2016), Sudanese Islamic Movement - Circle of Light... Threads of Darkness, Jazirat Al-Ward Library, 2nd edition, Cairo.
39- Al-Amin, Abdul Rahman (1992), Zero Hour Massacre of Sudan's Democracy, Washington Agenda Publishing, (D.M.).

40- Al-Buni, Abdul Latif (1998), The Constitution of Sudan, Secular or Islamic, Dar Al-Jalil for Printing and Publishing, Damascus - Syria.
41- Publication of the Sudanese Islamic Movement, The Sudanese Regime and its Islamic Experience, (Sudan, 1984).
42- Babiker, Khaled Muhammad Abdul Qadir (2018), ((The role of television programs in broadcasting a culture of societal peace)), Al-Baheth Al-Ilamiya Magazine, No. 39, Baghdad.
43- Abdel Rahim, Muhammad Al-Fateh (2015), Sudanese Television and Culture, Dar Al-Umma Press, Khartoum.
44- Fouad, Amal Erian (1999), The Authority of Cinema...The Authority of Censorship, Arab Press Agency ((publishers)), Paris.
45- Samia, Abdullah Omar (d, d), ((The impact of television on Sudanese society)), Khartoum University Journal of Social Sciences, Khartoum, Sudan.